إعلال الحديث الغريب بنَدرة الإسناد

Al-Hadīth al-Gharīb: An Analysis of Its Weak Chains

ميرِ أكبر شاه*

د. نعيم بخاري*

ABSTRACT

Ḥadīth (Prophetic Tradition) is classified by experts into a number of categories from various angles. The very basis of this classification is the chain (sanad or isnād). One such category of Ḥadīth is Gharīb (strange). It may be defined as ḥadīth reported by only one reporter at almost all the stages of reporting including the period of the Prophet's (s.a.w.) Companions. Like other categories of solitary ḥadīth (āḥād), gharīb may and may not be reliable, depending on the veracity of the chain of narrators. One reason that may render gharīb ḥadīth as unreliable is the unknown sources of narrators as available in the chain of narrators. This article attempts to discuss some infamous or unknown chains of reporters in reporting gharīb ḥadīth.

....

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد!

فإنّ من نعم الله العظيمة على هذه الأمة حفظ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم، قال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (الحجر:9)، وقد ظهر مصداق ذلك

* محاضر في قسم العلوم الإسلامية بجامعة الكلية الإسلامية ، بشاور

** أستاذ مساعد في قسم العلوم الاسلامية بجامعة الكلية الإسلامية ، بشاور

مع امتداد الأيام ولا يزال سيظهر، فقيّض الله للقرآن من يحفظه حفظ صدر وحفظ كتابة، وهيّأ للسنة رجالا اعتنوا بحفظها حفظ تدوين وحفظ وعاية، وقاموا بأدائها كما سمعوها، وكما وفّق للسنة نقّادا عارفين ميّزوا صحيحها من سقيمها بنقد رجالها، وكشف عللها وبيان أحوالها، وكتبوا في ذلك ببذل جهودهم وقضاء أعمارهم، فجزاهم الله أحسن الجزاء.

وفي هذا البحث العلمي بعنوان: (إعلال الحديث الغريب بنَدرة الإسناد) دراسة جانب من جوانب صنيع أئمة النقد في الإعلال.

وقد اعتمدت في منهجية هذا البحث على استخدام منهج الاستقراء والتحليل والاستنتاج، وذلك بتتبع المصادر الحديثية التي تحتوي على الأحاديث المعلّلة مثل مسند البزار ومعاجم الطبراني.

وقد قمتُ بتقسيم هذا الموضوع إلى مبحثين:

المبحث الأول: تعريف الحديث الغريب أقسامه وحكمه، وتعريف ندرة الإسناد وأنواعها ويشتمل على المطلبين:

المطلب الأول: تعريف الحديث الغريب أقسامه وحكمه

المطلب الثاني: تعريف ندرة الإسناد وأنواعها

المبحث الثاني: إعلال الحديث الغريب بندرة الإسناد وأنواعه

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى إعلال الحديث الغريب بندرة الإسناد

المطلب الثاني: عناية المحدثين بالإسناد النادر ووقوعه في كلامهم

المطلب الثالث: أنواع التعليل بندرة الإسناد

المبحث الأول

تعريف الحديث الغريب أقسامه وحكمه، وتعريف ندرة الإسناد وأنواعها

المطلب الأول:

تعريف الحديث الغريب أقسامه وحكمه

تعريف الحديث الغريب وأقسامه:

تطلق لفظة الحديث في لغة العرب على معان، فتطلق على الجديد لأن الجديد شيء حادث، وتطلق أيضا على الخبر أو الكلام لأنه يحدث منه الشيء بعد الشيء [1].

وفي الاصطلاح هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا أو تقريرا[2].

وأما لفظة الغريب في اللغة فإنها وصف على وزن فعيل من غرب ويوصف الكلام بذلك، فيقال كلام غريب أي غامض أو بعيد عن الفهم، ويوصف بذلك أيضا الرجل، فيقال رجل غريب أي بعيد عن وطنه[3].

والحديث الغريب عند أهل الاصطلاح هو ما تفرّد به راويه، فلا يشاركه فيه غيره.

قال الخطيب البغدادي عند الكلام على الحديث ووصفه بالصحة والثبوت وغير ذلك من الصفات: "وقد يعبر عن مثل ما ذكرناه آنفا بأنه غريب وأكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره إما في إسناده أو في متنه" [4].

وقد ذكر أئمة الحديث للغريب أقساما متعددة، وأهمّ هذه الأقسام قسمان:

القسم الاول :الغريب المطلق، وهو الحديث الذي لا يروى متنه إلا بطريق واحد، ويطلق عليه العلماء عادة لفظ الغرابة فيقولون حديث غريب، أو حديث فرد.

القسم الثاني :الغريب النسبي، وهو الحديث الذي ينفرد به راو عن شيخه، وقد عرف متنه عن غير ذلك الشيخ، وهو ما ذكره الترمذي بقوله : ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد[5].

حكم الحديث الغريب:

وصفُ أئمة النقد الحديث بأنه غريب لا يقتضي تضعيفاً ولا تصحيحاً، لاحتمال أن يكون المتفرد قد ضبط الحديث، ولاحتمال أنه لم يضبط.

وقد قسّم الحاكم الحديث الغريب إلى ثلاثة أنواع:

الأول: غرائب الصحيح.

الثاني: غرائب الشيوخ.

الثالث: غريب الإسناد والمتن.

واهتم الخليلي في كتابه: "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" بالأفراد، فقسّمها إلى ما يلي:

الأول: ما يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والائمة، فهو صحيح متفق عليه.

الثاني: ما يتفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ، ويكون منكراً.

الثالث: ما تفرد به غير حافظ يضعف من أجله وإن لم يتهم بالكذب.

الرابع: ما لا يحكم بصحته ولا بضعفه ويتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه (6).

وقسّم ابن الصلاح الغريب إلى صحيح وغير صحيح، فقال: "ثم إن الغريب ينقسم إلى: صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغريب" (7).

لكن قد يصاحب الغرابة بعض القرائن التي يترجح بها ضبط الراوي لما تفرد به، فيقضي النقاد بصحة الحديث الغريب حينئذ، وقد يصاحب الغرابة بعض القرائن المرجحة لعدم ضبط الراوي لما تفرد به، فيقضي النقاد بعدم صحة ذلك الحديث الغريب.

قال الدكتور المري: "والخلاصة مما تقدم هي أن الغرابة عند النقاد لا تقتضي صحة ولا ضعفاً، وإنما هي مجرد الاستغراب، وأكثر ما يطلقون الغرابة حينما لا يكون لذلك التفرد عندهم علة ترده، فيتعجب حينئذ من تفرد المتفرد بذلك الحديث دون غيره من الرواة.

والحديث الغريب إنما يستغربه النقاد إذا كان التفرد بمثله نادراً، ولم يكن ثمة ما يدل على غلط المتفرد به عن شيخه، أو كان ثمة ما يدل على وهم المتفرد به، ولكنه لا يرقى بظن الناقد إلى مستوى الاقتناع.

وأما إذا اتضح أن المتفرد قد وهم في تفرده عن شيخه فإنه لا يكون ثمة ما يدل على وهم المتفرد به، ولكنه لا يرقى بظن الناقد إلى مستوى الاقتناع.

وأما إذا اتضح أن المتفرد قد وهم في تفرده عن شيخه، فإنه لا يكون ثمة داع للاستغراب، فلا يوصف بالغرابة حينئذ، إلا مراعاة لأصل الإطلاق تجوزاً، أو لعدم العلم به، وإنما يوصف بالنكارة أو نحوها، لأن التفرد الذي وقع من الراوي قد علم سببه، وهو الوهم، والله تعالى أعلم"[8].

المطلب الثاني: تعريف نَدرة الإسناد وأنواعها:

ندرة الإسناد معناه كون الإسناد نادراً، ولفظة الإسناد في اللغة مصدر على وزن إفعال، والسند هو معتمد الإنسان[9]، والإسناد أو السند في مصطلح الحديث هو سلسلة الرواة الموصلة لنص الحديث.

وأما النَدرة، فهو على وزن فَعلة، ومعنى ندرة الشيء أن لا يكون إلا أحياناً قليلة، يقال: لا يكون ذلك إلا ندرة أو في الندرة، أي لا يكون إلا أحياناً قليلة[10].

والمقصود بنَدرة الإسناد كون الإسناد بحيث لا تكثر الرواية به، والإسناد النادر ما لم يرو به من الأحاديث إلا الشيء القليل جدا، وقد لا يروى به إلا حديث أو حديثان أو ثلاثة. والإسناد المشهور هو الذي تكثر الرواية به، وروي به من الأحاديث الشيء الكثير.

والأسانيد النادرة يمكن تنويعه إلى نوعين:

الأول : الأسانيد النادرة بسبب كون أهلها لا يعرف لقاء بعضهم لبعض، إلا في تلك الأحاديث، إما لتباعد أقطارهم، أو للجهالة بأحوالهم، أو لانشغال أهلها بغير التحديث، كالسياسة والقضاء ونحو ذلك.

والثاني : الأسانيد النادرة لملاحتها، وذلك بسبب رواية الأقران بعضهم عن بعض، أو رواية الأكابر عن الأصاغر، ونحو ذلك، مما يندر وجوده.

المبحث الثاني:

أنواع إعلال الحديث الغريب بنَدرة الإسناد

المطلب الأول: معنى إعلال الحديث الغريب بنَدرة الإسناد

لفظة الإعلال في اللغة مصدر على وزن إفعال يقال: أعل القوم، أي: شربت إبلهم ثانية.

قال الفيومي : "أَعَلّه الله فهو معلولٌ، قيل : من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فإنّه من تداخل اللغتين" [11].

وفي اصطلاح المحدثين المراد من الإعلال الاطلاع على علة في الحديث تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها[12].

والمراد بهذا النوع من الإعلال أو بهذه القرينة أن يجيء الحديث بالإسناد النادر تكون رواتها من المشهورين بالرواية، وانفرد به الراوي، وتعتبر ندرة الإسناد من القرائن المصاحبة للغرابة التي يترجح بها في الغالب جانب الرد في الحديث الغريب على جانب القبول.

القرائن المصاحبة للغرابة:

الأولى: درجة الراوي المتفرِّد وكونه من أهل اختصاص بشيخه الذي تفرد عنه.

الثانية: حال الراوي المتفرَّد عنه بحيث يكون مشهوراً أو غير مشهور.

الثالثة: الطبقة التي وقع فيها التفرد.

الرابعة: كون متن الخبر الذي تفرد به مشتملا على الأحكام الفقهية أو العقائد.

الخامسة: كون الإسناد نادراً بحيث لا تكثر الرواية به.

السادسة: كون الإسناد عالياً.

السابعة: شهرة الخبر من وجه آخر [13].

وقد مرّ في المبحث الأول أن الأسانيد النادرة على نوعين:

الأول : الأسانيد النادرة بسبب كون أهلها لا يعرف لقاء بعضهم لبعض، إلا في تلك الأحاديث لسبب من الأسباب. فمثل هذه الأسانيد إن كان رواتها من المشهورين برواية الحديث لم يكن التفرد بها مقبولاً إلا نادراً، لأن الرواية بمثل هذه الأسانيد النادرة لا يخلو من إثبات أحد أمرين؛ إما إثبات لقاء بعضهم من بعض وإما إثبات زيادة عدد الأحاديث التي رواها بعضهم من بعض، وكلا هذين الأمرين مهم عند أهل الحديث فلا يعتمد في إثباته على مجرد رواية تفرد بها راو، وإن كان ثقة، والتفرد بمثلها لا يكاد يصح إلا إذا كان المتفرد به ثقة من الطبقات المتقدمة، أو كان من الأئمة الحفاظ.

وأما إن كان رواة تلك الأسانيد النادرة غير مشهورين برواية الحديث فإنّ مثل أولئك يمكن قبول التفرد عنهم من سائر الثقات، لأن غير المعروفين من الرواة لا يحرص المحدثون عادة على طلب حديثهم.

والثاني : الأسانيد النادرة لملاحتها، وذلك بسبب رواية الأقران بعضهم عن بعض، أو رواية الأكابر عن الأصاغر، ونحو ذلك، مما يندر وجوده.

وهذا النوع من الأسانيد لا يكون عادة إلا في المشاهير، الذين عرف أنهم أقران أو أنّ بعضهم يروي عن تلميذه، ونحو ذلك، ومن ثمّ فإنّ الناقد لا يرتاب عادة في سماع رواة هذه الأسانيد بعضهم من بعض، لأن الغالب في مثلها أن يكون اللقاء بين رواتها مشهوراً.

والتفرد بمثل هذه الأسانيد لا إشكال فيه عادة، لأن رواية القرين من قرينه أو الشيخ من التلميذ تعتبر من الروايات النازلة، ومن المعلوم أن أهل الحديث يرغبون في العلوّ ويكرهون النزول، ويفضلون رواية الحديث عن الراوي الأصلي ما دام ذلك متيسراً [14].

والخلاصة أن الأسانيد النادرة إن كانت من قبيل رواية الأقران أو الكبار من الصغار لم يكن ثمة إشكال في التفرد بها، لما علم من زهد الرواة فيها، وأما إن لم تكن من ذلك القبيل فإن التفرد بها لا يقبل إلا من الحفاظ، ومع ذلك يكفي في رده أدنى قرينة تشكك في صحته.

المطلب الثاني: عناية المحدثين بالإسناد النادر ووقوعه في كلامهم:

من المعلوم أن أئمة نقد الحديث يعلّون الأحاديث لقرائن وأسباب تختلف حسب أنواعها، دون أن يجعلوا لها ألقاباً معينة، ولذلك لم يتعرض لها أصحاب المصطلح إلا بشكل عرضي، ومن الأمور التي يراعيها الأئمة عند الكلام على الأحاديث وتعليلها إسناد الخبر المتفرد به، ومن تتبع صنيع النقاد وجد أنهم يعتبرون حال الإسناد عند الكلام على التفرد من جهتين: الأولى : علو الإسناد ونزوله، والثانية : شهرة الإسناد وندرته.

والكلام عن مراعاة النقاد لحال الإسناد عند الكلام عن التفرد يحتاج إلى بحث مستقل من كلا الجهتين، وقد اخترت الجهة الأولى لهذا البحث ، وسأحاول الكلام عن قضية أثر شهرة الإسناد وندرته في تعليل الأحاديث.

أما مراعاة علو الإسناد ونزوله، فلأن أهل الحديث لا يرغبون في رواية الأسانيد النازلة، ويحرصون على علو الأسانيد، فإذا كان المحدثون حريصين على العلو دون النزول كان التفرد بالحديث العالي موضع استغراب بخلاف التفرد بالحديث النازل.

وأما الجهة الثانية، وهي شهرة الإسناد وندرته فلأن كون الإسناد مشهوراً أو نادراً مهم عند أهل الحديث؛ لأن كثرة الرواية بإسناد تدلّ على كثرة مصاحبة التلميذ مع شيخه، كما أن قلة الرواية بإسناد تدلّ على قلّة المصاحبة، ومن المعلوم من صنيع أصحاب الصحاح أنهم بالغوا في الإجهاد فيما خرجوه وصححوه، واهتموا بالانتقاء والانتخاب.

ولذلك نجد النقاد لا يقنعون في كثير من الأحيان برواية راو واحد لبعض الأسانيد النادرة، ويعلّون الحديث لمجرد أنّ راويه تفرد بإسناد معين، ولو روى الحديث بإسناد آخر لقبل منه (15).

ومن الأئمة النقاد الذين أكثروا استخدام هذا النوع من التعليل الإمامان البزار والطبراني.

ومن العبارات التي استخدموها كثيرة، فيقولون مثلا:

لا نعلم روى فلان عن فلان إلا ثلاثة أحاديث.

أو لا نعلم روى فلان عن فلان إلا حديثين.

أو لا نعلم أسند فلان عن فلان إلا حديثين.

أو لا نعلم أسند فلان عن فلان إلا هذا الحديث.

أو لم يسند فلان عن فلان إلا هذا الحديث.

أو لا نعلم روى فلان عن فلان إلا هذا الحديث.

أو لا يحفظ عن فلان عن فلان إلا هذا الحديث.

أو لم يرو فلان عن فلان إلا هذا الحديث.

أو لم يرو فلان عن فلان إلا هذا الحديث وحديثا آخر.

أو ليس لفلان حديث مسند إلا هذا الحديث.

أو لا نعلم روى فلان عن فلان حديثا مسنداً إلا هذا الحديث.

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية لإعلال الحديث الغريب بِنَدرة الإسناد

الحديث الأول: حديث هارون بن مسلم عن قتادة عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه، قال: كنا ننهى عن الصلاة بين الأساطين ونطرد عنها طرداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

تخريج الحديث:

أخرج الطيالسي في مسنده (ص144) ومن طريقه ابن ماجه في سننه (320/1) وابن خزيمة في صحيحه (29/3) وأخرجه ابن ماجه في سننه (320/1) والحاكم في المستدرك (339/1) من طريق أبي قتيبة مسلم بن قتيبة، وابن خزيمة في صحيحه (29/3) والطبراني في الكبير (21/19) وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (597/5) من طريق يحيى بن حماد، ثلاثتهم (الطيالسي وأبو قتيبة ويحيى بن حماد) عن هارون بن مسلم به بنحوه

دراسة علة الحديث:

إسناد هذا الحديث من الأسانيد النادرة حيث لم يرو به إلا هذا الحديث، ورواة الإسناد من المشهورين برواية الحديث، وتفرّد به أبو مسلم لم يكن التفرد بها مقبولاً إلا نادراً.

وأبو مسلم هارون بن مسلم البصري روى عنه غير واحد ولم يوثقه أحد، فهو مجهول الحال[16].

أما قول أبي حاتم فيه أنه مجهول فلأنه لم يعرف له راوياً غير عمر بن سنان الصغدي، ولذلك لم يذكر له راوياً غيره، ولكن الواقع أنه روى عنه ثلاثة من الثقات، وكلهم رووا عنه هذا الحديث كما سلف في التخريج [17].

رأي الباحث في وجه الإعلال: هذا الحديث معلول، ووجه إعلاله يعود إلى قرينتين:

الأولى: الراوي المتفرد وهو هارون بن مسلم مستور، ومثله لايحتمل تفرّده.

الثانية: وهي الأهم: أن هذا الإسناد من الأسانيد النادرة، ولم يرو به إلا هذا الحديث، ومثل هذه الأسانيد إذا كان رواتها من المشهورين لا يكون التفرد بها مقبولا إلا من الحفاظ. وهذا الإسناد راويه قتادة، وهو من التابعين المشهورين برواية الحديث، ومثله يحرص في الرواية عنه إذ كان إسناده من الأسانيد النادرة لعزة إسناده وندرته، فلو كان الحديث عند قتادة عن معاوية بن قرة عن أبيه لما تركه الناس[18].

ولذلك أعله البزار بقوله: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة إلا هارون، ولا نعلم أسند قتادة عن معاوية بن قرة عن أبيه غير هذا الحديث"[19].

الحديث الثاني:

حديث حفص بن غياث ثنا أبي عن الحسن بن عبيد الله عن عطاء بن السائب عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يقول: اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد، اللهم نقني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس.

تخريج الحديث:

أخرج البزار في مسنده (292/8، 293) والترمذي في سننه (551/5) وتمام الرازي في الفوائد (200/1) من طريق عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

إسناد هذا الحديث من الأسانيد النادرة حيث لم يسند عطاء بن السائب عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث.

وعطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط من الخامسة[20].

والحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي أبو عروة الكوفي، ثقة فاضل من السادسة، وروى له مسلم والأربعة[21].

وراويه عطاء بن السائب، وهو من المشهورين برواية الحديث.

وتفرّد بروايته حفص بن غياث النخعي قاضي الكوفة، وهو ثقة فقيه تغيّر حفظه قليل في الآخر من الثامنة [22].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلال الحديث يرجع إلى قرينتين:

القرينة الأولى: استمرار التفرد حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة حفص بن غياث، وهو ثقة ومن الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، إلا أنه تغيّر حفظه في الآخر، والتفرد في مثل هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات الحفاظ.

القرينة الثانية: وهي الأهم، أن هذا الإسناد من الأسانيد النادرة، حيث لم يرو به إلا حديث أو حديثان، ومثل هذه الأسانيد إذا كان رواتها من المشهورين برواية الحديث لا يكون

التفرد بها مقبولا إلا من الحفاظ. وهذا الإسناد راويه عطاء بن السائب، وهو من الطبقة الصغرى من التابعين، ومن المشهورين برواية الحديث، فقد روى عنه جماعة من الأئمة، ومثله يحرص في الرواية عنه لعزة إسناده وندرته، والتفرد بمثلها لا يكاد يصح إلا إذا كان المتفرد به ثقة من الطبقات المتقدمة، أو كان من الأئمة الحفاظ [23].

ولذلك أعلّه الترمذي بالغرابة، وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب"[24].

وأعله البزار بقوله: "ولا نعلم أسند عطاء بن السائب عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث، ولا روى هذا الحديث عن الحسن بن عبيد الله عن عطاء إلا حفص بن غياث"[25].

الحديث الثالث:

حديث زياد بن أبي مسلم سمعت أبا الأشعث الصنعاني يقول : بعثني يزيد بن معاوية إلى عبد الله بن أبي أوفى، فقدمت ومعي ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : ما تأمرون به الناس؟ فقال: أوصاني أبو القاسم، إن أنا أدركت شيئا من هذه من أن أعمد إلى أحد، فأكسر سيفي وأقعد في بيتي ، فإن دخل علي في بيتي، قال: اقعد في مخدعك ، فإن دخل عليك فاجثو على ركبتيك، ويقول : بؤ بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار، وذلك جزاء الظالمين، فقد كسرت سيفي فإذا دخل علي بيتي دخلت مخدعي ، فإذا دخل علي مخدعي جثوت على ركبتي ، وقلت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقول.

تخريج الحديث:

أخرج أحمد في المسند (226/4) عن عبد الصمد، والبزار في مسنده (304/8) عن إبراهيم بن عبد الله أخبرنا بشر بن محمد بن أبان، كلاهما عن زياد بن مسلم به.

دراسة علة الحديث:

إسناد هذا الحديث من الأسانيد النادرة حيث لم يسند أبو الأشعث عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث.

وأبو الأشعث هو: شراحيل بن آدة الصنعاني، ثقة من الثانية، روى له مسلم والأربعة[26].

والحديث انفرد بروايته زياد بن أبي مسلم، وهو: زياد بن أبي مسلم أو ابن مسلم أبو عمر الفراء الصفار البصري. صدوق فيه لين من السابعة، روى له أبو داود في المراسيل[27].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

القرينة الأولى: استمرار التفرد حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة زياد بن أبي مسلم، وهو من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لايقبل إلا من الثقات الحفاظ، وزياد بن أبي مسلم ليس من الحفاظ.

القرينة الثانية: أن الإسناد من الأسانيد النادرة، حيث لم يسند أبو الأشعث عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث، وأبو الأشعث الصنعاني من كبار التابعين الثقات الذين يجمع حديثهم، ولا يرويه عنه إلا زياد بن أبي مسلم، والتفرد بمثل هذا الإسناد لم يكن مقبولا إلا نادراً، لا سيما إذا لم يكن المتفرد من الحفاظ المتقنين، ونقاد الحديث في مثل هذه الأحيان لا يقنعون برواية راو واحد [28].

ولذلك أعله البزار بقوله: "ولا نعلم أسند أبو الأشعث عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث، وزياد بن أبي مسلم رجل مشهور من أهل البصرة"[29].

الحديث الرابع:

حديث قزعة بن سويد عن حميد الأعرج عن الزهري عن محمود عن شداد بن أوس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر ، فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيرا ، فإن الملائكة تؤمن على ما قال أهل الميت.

تخريج الحديث:

أخرج أحمد في المسند (125/4) وأبو داود في سننه (468/1)، وابن حبان في المجروحين (216/2) والطبراني في الكبير (291/7) وفي الأوسط (303/1) وابن عدي في الكامل (687/2)، والحاكم في المستدرك (503/1) من طرق عن قزعة بن سويد عن حميد الأعرج عن الزهري عن محمود بن لبيد عن شداد.

دراسة علة الحديث:

إسناد الحديث من الأسانيد النادرة حيث لم يرو حميد الأعرج عن الزهري حديثا مسنداً إلا هذا الحديث، وانفرد بروايته قزعة بن سويد.

وقزعة بن سويد الباهلي، مضطرب الحديث كثير الخطأ، وضعفه جمهور الأئمة، روى له الترمذي وابن ماجه[30].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

القرينة الأولى: استمرار التفرد حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة قزعة بن سويد، وهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لايقبل إلا من الثقات.

القرينة الثانية: وهي الأهم، أن هذا إسناد من الأسانيد النادرة حيث لم يرو حميد الأعرج عن الزهري، والتفرد بمثل هذه الأسانيد لا يقبل إلا نادرا، ونقاد الحديث في مثل هذه الأحيان لا يقنعون برواية راو واحد.

ولذلك أعله البزار بقوله: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شداد بن أوس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى حميد الأعرج عن الزهري حديثا مسندا إلا هذا الحديث، وحديثا آخر رواه جعفر بن سليمان عن حميد الأعرج عن الزهري عن عروة عن عائشة حديث الإفك"[31].

وأعله الطبراني بقوله: "لا يروى هذا الحديث عن شداد بن أوس إلا بهذا الإسناد تفرد به قزعة بن سويد"[32].

وأعله ابن عدي بقوله: "لا أعلمه رواه عن حميد غير قزعة"[33]

الحديث الخامس:

حديث إسماعيل بن أبان حدثنا حفص بن عمران عن سماك عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا طاعة في معصية الله.

تخريج الحديث:

أخرج البزار في مسنده (11/9)، والطبراني في الكبير (171/18) والأوسط (321/4) من طريق إسماعيل بن أبان حدثني حفص بن عمران عن سماك بن حرب عن الحسن عن عمران بن حصين.

دراسة علة الحديث:

إسناد الحديث من الأسانيد النادرة حيث لم يرو سماك عن الحسن عن عمران إلا حديثين، وهذا الحديث انفرد بروايته عن سماك حفص بن عمران، وانفرد به عن حفص إسماعيل بن أبان.

وحفص بن عمران بن أبي الرسام عن السري بن يحيى وقع حديثه في ترجمة الحسين من مستدرك الحاكم، وتعقبه الذهبي : بأن حفصا لا نعرفه [34].

وإسماعيل بن أبان الوراق الأزدي أبو إسحاق، ثقة تكلم فيه للتشيع من التاسعة[35].

ولذلك أعله البزار بقوله: "وهذا الحديث قد روي عن عمران من غير وجه، فذكرنا هذا الحديث من هذا الطريق عن عمران؛ لأنه كان أعزّ مخرجاً يروى في ذلك عن عمران ، ولا نعلم روى هذا الحديث عن سماك إلا حفص بن عمران، وهو رجل من أهل الكوفة ، ولا نعلم رواه عن حفص إلا إسماعيل بن أبان وهو رجل يتشيع ، وقد روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه، ولا نعلم روى سماك عن الحسن عن عمران إلا حديثين هذا أحدهما، وهو غريب، والآخر مشهور"[36].

وأعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن سماك بن حرب إلا حفص بن عمران، تفرد بن إسماعيل بن أبان"[37].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلال الحديث يرجع إلى ثلاثة قرائن:

القرينة الأولى: أن التفرد استمرّ حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة إسماعيل بن أبان، وهو من طبقة أتباع التابعين، إلا أنه من أصاغرهم، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ.

القرينة الثانية: الراوي عن سماك وهو حفص بن عمران لا يعرف.

القرينة الثالثة: وهي الأهم بأن الإسناد من الأسانيد النادرة حيث لم يرو سماك عن الحسن عن عمران إلا حديثين، أحدهما غريب، والآخر مشهور. ومن البعيد جدا أن يروى الحديثان بالإسناد النادر، ويشتهر أحدهما دون الآخر، لأن التفرد بمثل هذه الأسانيد لا يقبل إلا نادرا، ونقاد الحديث في مثل هذه الأحيان لا يقتنعون برواية راو واحد.

والحديث المشهور بهذا الإسناد أخرجه أحمد في المسند (446/4) والبزار في مسنده (25/9) من طريق أبي عوانة، والطبراني في الكبير (143/18) من طريق حماد بن سلمة، و(177/18) من طريق حسن بن عمران، والبيهقي في السنن (266/6) من طريق أسباط بن نصر، كلهم عن سماك بن حرب عن الحسن البصري عن عمران بن حصين : أن رجلا اعتق عند موته ستة رجلة له فجاء ورثته من الأعراب، فأخبروا رسول الله صلى الله عليه و سلم بما صنع قال أو فعل ذلك؟. قال: لو علمنا إن شاء الله ما صلينا عليه. قال: فأقرع بينهم، فاعتق منهم اثنين، ورد أربعة في الرق.

الحديث السادس:

حديث عبد الواحد بن زياد حدثنا عاصم بن كليب عن أبيه عن الفلتان بن عاصم رضي الله عنه ، قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل عليه ، وكان إذا نزل عليه فتح عينيه ، وفرغ سمعه وبصره لما جاءه من الله، فلما فرغ ، قال للكاتب : اكتب لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة ، فقام ابن أم مكتوم الأعمى ، فقال: يا رسول الله ، فاعذرنا ، فأنزل الله وهو قائم ، فقال الكاتب : اكتب غير أولي الضرر.

تخريج الحديث:

أخرج البزار في مسنده (144/9) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (421/4) وأبو يعلى في مسنده (156/3) وابن حبان (10/11) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (148/4) والطبراني في الكبير (334/18) من طريق عبد الواحد بن زياد حدثنا عاصم بن كليب به.

دراسة علة الحديث:

إسناد هذا الحديث من الأسانيد النادرة، وانفرد بروايته عبد الواحد بن زياد.

وعبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري،، ثقة من الثامنة، روى له الجماعة[38].

ولذلك أعله البزار بقوله: "وهذا الحديث قد روي بنحو كلامه من وجوه، وذكرنا هذا عن الفلتان لعزة حديث الفلتان، وإن كان قد يروى بغير هذا الإسناد مما هو أحسن من هذا الإسناد بلفظ آخر"[39].

رأي الباحث في وجه الإعلال: إعلال الحديث فيما أحسب يرجع إلى قرينتين:

القرينة الأولى: استمرار التفرد حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة عبد الواحد بن زياد، وهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ.

القرينة الثانية: وهي الأهم، أن الإسناد من الأسانيد النادرة بحيث لا يكاد يوجد منه إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث، وهذه الأحاديث مشهورة رواها عن عاصم بن كليب جماعة، وهذا الحديث غريب لم يروه إلا عبد الواحد بن زياد، ومن البعيد جدا أن ترو الأحاديث بالإسناد النادر، ويشتهر هذه الأحاديث دون أحدها؛ لأن مثل هذه الأسانيد مما يحرص عليه أهل

الحديث، والتفرد بمثلها لا يكاد يصح إلا إذا كان المتفرد به ثقة من الطبقات المتقدمة، أو كان من الأئمة الحفاظ [40].

ملخص البحث:

في نهاية هذا البحث أحبّ أن أذكر ملخص البحث وأهم النتائج التي توصلت إليها، وهي ما يلي:

1. المراد من الإعلال الاطلاع على علة في الحديث تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها.
2. والحديث الغريب عند أهل الاصطلاح هو ما تفرّد به راويه، فلا يشاركه فيه غيره.
3. تبين أن كون الحديث غريبا لا يقتضي تضعيفاً ولا تصحيحاً، بل هناك بعض القرائن التي يترجح بها جانب الصحة أو الخطأ.
4. تبين أن لشهرة الإسناد وندرته أهمية كبيرة في قبول التفرد وعدم قبوله.
5. تعتبر ندرة الإسناد من القرائن المصاحبة للغرابة التي يترجح بها في الغالب جانب الرد في الحديث الغريب على جانب القبول.
6. المراد بهذا النوع من الإعلال أو بهذه القرينة أن يجيء الحديث بالإسناد النادر تكون رواتها من المشهورين بالرواية، وانفرد به الراوي.
7. المقصود بنَدرة الإسناد كون الإسناد بحيث لا تكثر الرواية به، والإسناد النادر ما لم يرو به من الأحاديث إلا الشيء القليل جداً، وقد لا يروى به إلا حديث أو حديثان أو ثلاثة.
8. تبين وجود هذا النوع من الإعلال في صنيع النقاد، أعني إعلال الغريب بندرة الإسناد، وهو نوع يعتبر دليلاً أو قرينة ترجّح جانب خطأ المتفرد بالرواية.
9. تبين أن إعلال الحديث الغريب بندرة الإسناد يرتكز على أمر واحد، وهو استبعاد كون الحديث بالإسناد النادر تكون رواتها من المشهورين بالرواية، دون أن يشتهر.

فهرس المصادر والمراجع

1- الآحاد والمثاني، أحمد بن عمر بن الضحاك الشيباني، ت: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الرياض: دار الراية، 1411هـ/1991م، ط1.

2- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، تحقيق : د. محمد سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409 هـ.

3- إعلال الحديث الغريب بالمشهور، الدكتور سعيد المري، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م، دار ابن حزم.

4- التقييد والإيضاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، 1389هـ/1969م.

5- تمام المنة في التعليق على فقه السنة للشيخ ألباني، المكتبة الإسلامية، الطبعة الثالثة، 1409هـ.

6- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1415 هـ/ 1995 م.

7- تهذيب الكمال، الحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ/1980م.

8- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1395 هـ /1975م.

9- الجامع لأخلاق الراوي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.

10- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرازي ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271 هـ/ 1952 م.

11- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله الأصفهاني، أبي نعيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط د،1409هـ/ 1988م.

12- سنن الترمذي، الإمام محمد بن عيسى الترمذي، ت: الشيخ أحمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط د.

13- سنن الدارقطني، الإمام علي بن عمر الدار قطني، ت: الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد معوض، بيروت: دار المعرفة، 1422هـ/2001م، الطبعة الأولى.

14- سنن ابن ماجه، الإمام محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، أبي عبدالله، ت: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط د.

15- سنن أبي داود، الإمام سليمان بن الأشعث، أبي داود، بيروت: دار الكتاب العربي.

16- السنن الكبرى، الإمام أحمد بن الحسين البيهقي، أبي بكر، ت: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة : مكتبة دار الباز، 1414هـ/1994م.

17- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، ت: د. عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م.

18- شرح معاني الآثار، الإمام أحمد بن محمد بن سلامة: أبي جعفر الطحاوي، ت: محمد زهري النجار، بيروت: دار الكتب العلمية، 1399هـ، الطبعة الأولى.

19- شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة، أبي جعفر الطحاوي، ت: الشيخ شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ/ 1994م.

20- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، العلامة إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطا، مصر: دار الكتاب العربي، ط د.

21- صحيح البخاري، الإمام محمد بن اسمعيل البخاري، ت: مصطفى ديب البغى، بيروت: دار ابن كثير، 1407هـ/1987م، الطبعة الثالثة.

22- صحيح ابن حبان، الإمام محمد بن حبان أحمد التميمي البستي، أبي حاتم، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ/1993م.

23- صحيح مسلم، الإمام مسلم، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، المكة المكرمة: إدارة البحوث العلمية والإفتاء، 1400هـ/1980.

24- الطبقات الكبرى الإمام ابن سعد، ت: محمد عبدالقادر عطاء، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/ 1990م.

25- الفوائد، تمام بن محمد الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض.

26- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.

27- الكامل في ضعفاء الرجال، الحافظ عبدالله بن عدي الجرجاني، أبو عبدالله، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد معوض، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.

28- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، جمال الدين الإفريقي، المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414 هـ.

29- المجروحين، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.

30- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الخامسة، 1420هـ/1999م.

31- المستدرك، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، أبي عبدالله، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م.

32- المسند، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

33- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م، تحقيق : حسين سليم أسد.

34- مسند البزار، أحمد بن عبدالخالق البزار، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، 1409هـ، ط1.

35- مسند الشافعي، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط د.

36- مسند الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود البصري الطيالسي، دار المعرفة: بيروت.

37- مصنف ابن أبي شيبة، الإمام عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، ت: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ.

38- مصنف عبدالرزاق، الإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني، ت: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ، الطبعة الثانية.

39- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين، القاهرة ، 1415هـ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ,عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

40- المعجم الصغير، أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: محمد شكور محمود الحاج، 1405هـ/1985م، الطبعة الأولى.

41- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت : حمدي عبدالمجيد السلفي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط د.

42- معجم مقائيس اللغة، العلامة أحمد بن فارس، أبي الحسن، ت: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1389هـ/1969م، ط د.

43- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: بيروت، 1399هـ/1979م.

44- معرفة الثقات، أحمد بن عبدالله العجلي الكوفي، أبي الحسين، ت: عبدالحليم البستوي، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ/1985م، الطبعة الأولى.

45- معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة الثانية، 1397هـ-1977م، دار الكتب العلمية، بيروت.

46- مقدمة ابن الصلاح، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى، 1984 م.

47- موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، أبي عبدالله، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر: دار إحياء التراث العربي، ط د.

48- ميزان الإعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، المكتبة العلمية، بيروت، 1995م.

49- النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين محمد بن جمال الدين للزركشي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

Precise:

All Praise is due to Allah, the Lord of the Worlds. And may the Peace and Blessings of Allah be upon Prophet Muhammed and upon his Family and his Companions.

"Hadith" is a word of Arabic language which means Statement or Talk. It is defined as a statement or action of the prophet or a talk/action approved by them.

The "Sunnah" refers to the actions, statements and way of life of the Prophet Muhammad, may the blessing and mercy of God be upon him.

A Hadith is termed Gharib (strange) when only a single narrator is found reporting it at some stage of the isnad, the said Hadith is also called Fard (solitary).

This is not necessary that any Gharib (strange) Hadith should be weak (Da'if), because the narrator of such Hadith may make mistake in reporting and may be right.

The authenticity of Gharib Hadith rather depends on other factors such as:

- The reliability or unreliability of its narrator.
- Whether the teacher (sheikh) of the narrator is a renowned authority in Hadeeth such as al-Zuhree and Qatadah or he is an unrenowned reporter.
- The nature of the link between narrator and his teacher (sheikh).
- The nature of Isnad like famous (Mashhur) or infamous (Nadir) etc.

Therefore a Gharib Hadith should be studied in the light of these factors to be declared Ma'lul (defective) or Sahih.

This paper studies Gharib Hadith in the light of infamous (Nadir) characteristic of the Isnad.

الهوامش:

1- انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس، 36/2، عبد السلام محمد هارون، 1399هـ - 1979م، دار الفكر: بيروت، مختار الصحاح للرازي، ص 167، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الخامسة، 1420هـ/1999م، لسان العرب 131/2، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414 هـ.

2- انظر: مقدمة ابن الصلاح ص 27، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى، 1984م، التقييد والإيضاح للعراقي، ص65، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، 1389هـ/1969م.

3- انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، 420/4، مختار الصحاح للرازي، ص 488، لسان العرب 640/1، تاج العروس للزبيدى 478/3، دار الهداية.

4- انظر: الجامع لأخلاق الراوي 126/2، للخطيب البغدادي، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.

5- انظر: معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ص 153، تحقيق : السيد معظم حسين، الطبعة الثانية ، 1397هـ- 1977م، دار الكتب العلمية، بيروت. مقدمة ابن الصلاح ص 157، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 377/1، تحقيق : د. زين العابدين، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ، 1419هـ - 1998م.

6- الإرشاد في معرفة علماء الحديث 164/1- 173، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ، 1409 هـ، تحقيق : د. محمد سعيد.

7- مقدمة ابن الصلاح ص 157.

8- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور للدكتور سعيد المري، ص 53- 67، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م، دار ابن حزم.

9- انظر: تاج العروس 315/8، القاموس المحيط للفيروز آبادي، ص 370، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، 1426هـ/ 2005 م.

10- انظر: تاج العروس 195/14، لسان العرب 199/5.

11- انظر: الصحاح، 1773/5، لسان العرب 467/11.

12- انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص 52، والتقيد والإيضاح ص 115، 116.

13- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور ص 68، 69.

14- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور ص 120- 122.

15- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور ص 110- 123.

16- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي 94/9، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ/1952م، الثقات لابن حبان 321/7، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1395هـ/1975م، تهذيب الكمال للمزي 104/30، تحقيق : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ/ 1980م، تقريب التهذيب لابن حجر، 259/2، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1415 هـ/ 1995 م.

17- انظر: تمام المنة في التعليق على فقه السنة للشيخ ألباني 296/1، المكتبة الإسلامية، الطبعة الثالثة، 1409هـ.
18- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور 116- 122.
19- مسند البزار 250/8، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، 1409هـ، ط1.
20- تهذيب الكمال 89/20، تقريب التهذيب 665/1.
21- تهذيب الكمال 200/6، تقريب التهذيب 206/1.
22- ميزان الاعتدال 567/1، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، المكتبة العلمية، بيروت، 1995م. تهذيب الكمال 56/7-60، تقريب التهذيب 229/1.
23- إعلال الحديث الغريب بالمشهور ص 274، 275.
24- السنن 551/5.
25- مسند البزار 292/8، 293.
26- تهذيب الكمال 408/12- 409، تقريب التهذيب 414/1.
27- الجرح والتعديل 547/3، كتاب الثقات 329/6، ميزان الاعتدال 137/3، تهذيب الكمال 514/9، تقريب التهذيب 323/1.
28- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور ص 120- 122.
29- مسند البزار 304/8.
30- الجرح والتعديل 139/7، التاريخ الكبير للإمام البخاري 192/7، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن. الضعفاء والمتروكين ص 228، المجروحين 216/2، تحقيق: محمود إبراهيم، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ. ميزان الاعتدال 13/4، تقريب التهذيب 30/2.
31- مسند البزار 403/8.
32- المعجم الأوسط 118/6.
33- الكامل 271/2.
34- لسان الميزان 330/2.
35- ميزان الاعتدال 369/1، تقريب التهذيب 89/1.
36- مسند البزار 11/9.
37- المعجم الأوسط 321/4.
38- تقريب التهذيب 680/2.
39- مسند البزار 144/9.
40- إعلال الحديث الغريب بالمشهور ص 274، 275.